٣- الاصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م والقضاء على المؤسسة الانكشارية.

١ / القضاء على الانكشارية: أبرز خطط الاصلاح:-

يمثل عهد السلطان محمود الثاني فترة صعبة من تاريخ القرن التاسع عشر، والذي عاصرته تغيرات اوروبية كبرى، ورجالات كبار في مصر والعراق و تونس ولبنان والمغرب.. وفي الوقت نفسه تفاقمت مخاطر الوهابيين في نجد، و ثورات الانكشارية وتمرداتهم في العاصمة اسطنبول والولايات العثمانية في الاعوام ١٨٠٨م، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ثم تمردوا عام ١٨١٤، وباءت جهود السلطان محمود الثاني بالفشل لاعادة تنظيمهم من جديد، وقد وجد أنّ مشكلة الانكشارية هي أخطر مشكلة يواجهها، وذلك للافكار القديمة التي يحملونها ودفاعهم المستميت عنها ، فقام بتنفيذ خطة جريئة ودقيقة ومعقدة بالاتفاق مع شيخ الاسلام والصدر الاعظم وأغا الانكشارية في عام ١٨٢٦م، لكي يضربوا ضربة قاضية في شهر أيار / مايس من هذه السنة، عندما أعلن انشاء فرق عسكرية جديدة، فأثار ذلك الاعلان انقساماً في الصفوف.

بدأ السلطان محمود الثاني خطته الاستراتيجية في عام ١٨٢٢م، باتخاذه سلسلة من العمليات الفعالة، منها: تنصيب قادة مخلصين لاهدافه، والقضاء على العناصر البيروقراطية، والحصول على رضى طبقة العلماء الذين بدأوا بالانقسام والتشرذم للحصول على المصالح والامتيازات والوظائف، وتقربوا من السلطان الذي قام بالتقرب منهم ايضاً نفسه. اما الخطوة الاخيرة فتتمثل بالحصول على تأييد الرأي العام لاصلاحاته، إثر توعية العلماء للناس والاشادة بسياسة السلطان محمود الثاني الاصلاحية، فضلاً عن تكفير «البكتاشية»، وتقرر في شهر أيار / مايس ١٨٢٦؛ صدور مرسوم خاص بانشاء «الاسكنجي»، ويشتمل على (٤٧) مادة إصلاحية، جزءاً من برنامج ينسجم مع حدود الشريعة الاسلامية.

وبدأ التمرد من بعض قادة الانكشارية الذين اقسموا على النضال في سبيل تحطيم البرنامج الاصلاحي، والوقوف ضده.. وانتشر المتمردون في ٢ حزيران / يونيو في شوارع العاصمة يهتفون بالموت للذين أصدروا المرسوم، فاجيزت فتوى تقضي بقتل المتمردين وطلب السلطان منهم الاستسلام وعدم معارضة الاصلاح،

فأصرّ الانكشارية على موقفهم فكانت «الواقعة الخيرية» وهي المعركة التي قتل فيها من الانكشارية ثلاثة آلاف انكشاري داخل الثكنات، وعشرون ألفاً في شوارع اسطنبول.

وفي ١٧ حزيران / يونيو، تقرر الغاء الانكشارية وفرقها وانظمتها في جميع الولايات العثمانية، وحلت محلها تنظيمات عسكرية جديدة تحت اسم «عساكر محمدي المنصورة» كما أصدر السلطان مرسوماً أثنى فيه على الدين والشريعة الاسلامية، وعلى الجنود الشجعان من الانكشارية الذين خدموا الدولة باخلاص، ولكنهم تدهوروا واصابهم الانحلال، ورفضوا الطاعة، وتخلوا عن الحصون للاعداء، وعملوا على «تدميرنا»، وقطعوا صفحات القرآن بالسكاكين، وتمردوا على الشرع والسلطان.. وأثنى على العساكر الجديدة، وقدرتها في الرد على العدو..

٢ / التحولات والتشكيلات الجديدة العثمانية خلال القرن التاسع عشر:

لقد قرر السلطان محمود الثاني تطبيق اصلاحاته بكل قوة في جميع الولايات العثمانية، وتكوين نظام عسكري جديد لجيش نظامي استطاع ان يوثق العلاقات بين الولايات وبينها وبين السلطة المركزية في العاصمة. وقد دُرّب الجيش العثماني (= النظامي) الجديد ونُظم حسب الاساليب العسكرية الاوروبية، وتفرقت تشكيلاته في ولايات الامبراطورية، اي أنه قسم الى دوائر عسكرية. واشرف عليها قائد يلقب بـ «سر عسكر» وهو قائد الجيش الاول عادة، ثم غدا يسمى بـ «ناظر الحربية» و «رئيس اركان حرب الجيوش العثمانية»، وكان لكل جيش دائرة عسكرية تختص بشؤونه وتحتل مكانة المقر له:

١ الجيش الهمايوني الاول (برنجي اوردو همايوني)، ومقره الدائرة العسكرية الاولى في العاصمة اسطنبول، ويتفرق في ولايات عدة، منها قسطموني وانقره وبروسه.

٢ - الجيش الهمايوني الثاني (ايكنجي اوردو همايوني)، ومقره الدائرة العسكرية الثانية، في مدينة أدرنة، وينتشر في اقاليم الروميليا.

٣ الجيش الهمايوني الثالث (اوجنجي اوردو همايوني)، ومقره الدائرة العسكرية الثالثة، في مدينة سلانيك، وينتشر في سواحل بحر الادرياتيك واليونان.

٤- الجيش الهمايوني الرابع (دردنجي اوردو همايوني). ومقره الدائرة العسكرية الرابعة، في مدينة ارزنجان، وينتشر في ولايات شرق الامبراطورية (= الاناضول).

٥- الجيش الهمايوني الخامس (يشنجي اوردو همايوني)، ومقره الدائرة العسكرية الخامسة، في مدينة دمشق، وينتشر في ولايات بلاد الشام (= الرقة وحلب ودمشق وبيروت)، ثم متصرفيتي القدس ودير الزور، اضافة الى ادنه، وقد عرف هذا الجيش باسم «جيش عربستان» (وتعني عربستان- هنا- بلاد العرب).

٦- الجيش الهمايوني السادس (التنجي اوردو همايوني)، ومقره الدائرة العسكرية السادسة، في مدينة بغداد، وينتشر في ولايات العراق (= بغداد والموصل والبصرة) فضلاً عن لواحقها الجغرافية.

٧- الجيش الهمايوني السابع (يدنجي اوردو همايوني)، ومقره الدائرة العسكرية السابعة، في ولاية اليمن *.

٣/ عودة الادارة المركزية العثمانية:-

عاشت الامبراطورية العثمانية خلال عهد السلطان محمود الثاني المزيد من الازمات والانتفاضات والحركات الانفصالية في اوروبا الشرقية، فضلاً عن المشكلات الاستعمارية على اطراف متعددة منها، ناهيك عن حالات الصراع الاقليمي التي برزت في كل من مصر والجزيرة العربية. فوجد السلطان ان من الخطورة بمكان ابقاء حالة السياسة العثمانية اللامركزية سارية المفعول في الحياة الادارية- العثمانية، لأن ذلك معناه تكريس ظاهرة الانفصال والضعف. وعليه، فقد قرر اتباع سياسة مركزية جديدة باعادة نظام حكم الادارة المباشر الى الولايات العثمانية كافة، حتى ان تلك الاقاليم ذات الظروف الصعبة التي لم تعرف حياة الادارة المركزية- العثمانية في يوم من الايام برغم السيادة العثمانية عليها.

---

* انظر د. ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦- ١٩١٦، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ١٨٤- ١٨٥.

هكذا، قضى على المماليك في بغداد سنة ١٨٣١م، وعلى الحكم الجليلي- المحلي في الموصل سنة ١٨٣٤م، وعلى الاسرة القرمانلية في طرابلس الغرب سنة ١٨٣٥م، وعلى الشهابيين في جبل لبنان سنة ١٨٤١م... الخ في حين كان محمد علي باشا في مصر قد انفرد بالسلطة هناك، وناضل كثيرا من اجل ان يجعل حكمه وراثياً فيها.. أما دايات الجزائر، فقد انهار حكمهم العثماني سنة ١٨٣٠م، إثر الاحتلال الفرنسي للجزائر * !

وقد فشلت اسطنبول في القضاء على الحركة الوهابية في اقليم نجد قلب الجزيرة العربية. لكن الباب العالي استعان بمحمد علي باشا- كما رأينا- الذي أخمد الحركة سنة ١٨١٨م فقوي شأن مصر، وازداد نفوذها في اسيا العربية. في حين بقي نفوذ البايات الحسينيين في الايالة التونسية، الذين ابقوا حالة الاستقرار مستمرة في تونس، اضافة الى قلة مشكلاتهم، وتمكنهم من التعامل الفعال مع الدول الاوروبية.

وفي العاصمة اسطنبول، إتخذ السلطان محمود الثاني، عدداً من الاجراءات الاساسية لدعم عودة نظام المركزية، وأنشأ وزارات عدة كالمالية والاوقاف والحربية والداخلية.. كما ظهرت وزارة الخارجية التي تطورت من خلال تأسيسه لادارة الترجمة. تأسس ايضاً، مجلس الوكلاء (= الوزراء) على غرار التنظيم الاوروبي. وفي سنة ١٨٣٧م، الغي منصب الصدر الاعظم مؤقتا لتسند السلطات الى الوزير الاول (= رئيس الوزراء)، فظهرت مكانة الباب العالي (= السلطة التنفيذية)، فضلاً عن تأسيس «المجلس الاعلى للقضاء».. وكذلك اتخاذه اجراءات اخرى، كانت جميعها تشكل جملة من التحولات في كل من الدولة والمجتمع العثمانيين.

٤/ تقييم تجربة محمود الثاني الاصلاحية:-

لقد استفاد السلطان محمود الثاني من تجربة سلفه السلطان سليم الثالث المريرة، فاكمل البرنامج الاصلاحي- العثماني الذي يعد اساساً لما تلاه من اصلاحات وتحولات.. يمكننا ان نتوقف قليلا عند ابراز اعمال محمود الثاني الاصلاحية الاخرى -

---

* استنتاجات تاريخية مستنبطة من خلال دراسة مقارنة لتواريخ الاقاليم العربية المهمة، والتي سادت فيها الادارات اللامركزية على امتداد القرن الثامن عشر

١- اصدر مرسوماً عام ١٨٢٤م، اعلن مسؤولية الدولة عن التعليم الابتدائي، اي رفع ايدي الهيئات والجماعات والعلماء المسلمين من الاشراف على التعليم، فاقيمت المدارس «الرشدية» في كثير من المدن والحواضر والاقاليم.

٢- ارسال السلطان محمود الثاني لبعثات دراسية الى جهات عدة من العالم سنة ١٨٢٧م، منافساً في ذلك خطط محمد علي باسا في مصر في ارساله لبعثات طلابية الى فرنسا سنة ١٨٢٦م.

٣- افتتح السلطان محمود الثاني مدرسة الطب في اسطنبول سنة ١٨٢٧م.

٤- الاعتماد على صفوة من العلماء والمترجمين، كان من ابرزهم: شاني زادة، واسحق افندي اللذان خدما العلوم والتعليم والمصطلحات والتربية والتاريخ.

٥- تعامل السلطان محمود الثاني مع القوى الدينية والعسكرية والبيروقراطية بمنتهى المرونة والذكاء، فقضى على عناصره القديمة، مستغلاً الخلافات بين هذه العناصر لمصلحته. كما وقضى على حالت افندي قطب الرجعية العثمانية في اسطنبول.

٦- اعتمد على ابرز الرجالات من القادة المصلحين المؤسسين في الاقاليم، والذين بدأوا بتطبيق افكار السلطان وارائه وخططه ومشاريعه.. وغدوا نصيراً له في تطبيق قوانينه الجديدة وتنظيماته الاصلاحية.

٧- كانت لمحمود الثاني جهوده البالغة والصريحة حول الغاء كل ما يمثله القديم في حياته وحياة دولته، مغيراً- مثلاً- ازياء الموظفين، فارضاً الزي الاوروبي للافندية، وقد الغى «العمامة» واقر «الطربوش» بدلها!

٨- خطط لاصدار دستور ومجلسين نيابيين، ولكنه لم يشأ ان يفقد «المطلق» ويلتزم «الدستور».. ويعود الفضل في بناء «التنظيمات الخيرية» الى عهده، تلك «التنظيمات» التي سيبدأها خلفه السلطان عبد المجيد الاول *.

---

* للاستزادة انظر: د. محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨- ١٨٣٩، القاهرة، ١٩٧٨.

استنتاج:-

هكذا، نستنتج، انه اذا كانت مشاريع السلطان سليم الثالث هي الانطلاقة والمثل النير لما يسمى بـ «التحديث Modernization، فان تجربة السلطان محمود الثاني فيما يسمى بـ «الاصلاحية Reformism كانت قدوة انارت طريق المصلحين الاتراك.. كما وكانت جهود واصلاحات محمود الثاني واضحة الاثر في المجتمع العثماني والدولة العثمانية قاطبة.

٤- عصر التنظيمات العثمانية

مقدمة:-

لقد اعقبت عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨- ١٨٣٩م فترة اصلاحات متواصلة اخرى، عرفت باسم «التنظيمات العثمانية» أو «التنظيمات الخيرية»، تمثلت باجراءات وقوانين ونظم متواصلة منذ وفاة محمود الثاني عام ١٨٣٩م، حتى الغاء السلطان عبد الحميد الثاني الدستور العثماني عام ١٨٧٨م، فاذا كانت التنظيمات Tanzimat قد ارتبطت باسم السلطان عبد المجيد الاول ١٨٣٩- ١٨٦١م، فإن مشروع «الدستور» (= المشروطية) قد ارتبطت باسم السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦- ١٩٠٩م، ولكن لم يكن كل من عبد المجيد الاول وعبد الحميد الثاني وراء المشروعين الآنفي الذكر وبنائهما والتخطيط لهما.. فلقد كان السلطان محمود الثاني قد بذل جهوده ونشاطاته، والاعتماد على خبزاء ومستشارين في انجاز مشروع «التنظيمات» الكبرى، ولكنه مات قبل اعلانها، فجاء خلفه عبد المجيد الاول لكي يقوم باصدارها فترتبط بعهده وباسمه.. وقد حدث الامر نفسه بالنسبة لمشروع «الدستور العثماني» الذي اصدره السلطان عبد الحميد الثاني منذ تولى عرش الدولة، في حين ان المشروع يعود في رمته الى عهد السلطان عبد العزيز الاول ١٨٦١- ١٨٧٦م...

التنظيمات العثمانية*:-

و سنتناول ادناه مشروع «التنظيمات العثمانية» (= الخيرية) من خلال دراسة التحولات البنيوية، و توضيح القوانين المتعددة التي اصدرتها الدولة العثمانية

---

* Ed. Engelhardt, La Tourquire et la Tanzimat, ou histore des Reformes dens L'Empire Ottoman, 2 vols, Paris , 1882-4.

ضمن المشروع الاصلاحي الكبير (= التنظيمات)، تلك القوانين التي لفتت انظار الدوائر الاوروبية والمؤرخين عموماً كان ابرزها: خط شريف كولخانه الذي صدر في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٩م. وهناك خط شريف همايون (أي: القانون السلطاني). والذي اصدره السلطان عبد المجيد الأول في ١٨ شباط / فبراير سنة ١٨٥٦م. فماذا يتضمن كل من القانونين؟

١/ خط شريف كولخانة سنة ١٨٣٩م:-

كان هذا «الخط» بمثابة قانون الاصلاح الرئيس للدولة العثمانية، والذي صرف في ترتيبه وانجازه الوزير المصلح مصطفى رشيد باشا ١٨٠٠- ١٨٥٨م، جهوداً بالغة، وعند اعتلاء السلطان عبد المجيد الأول العرش، دعا هذا الوزير الوزراء والعلماء ورجالات الدول والسفراء الاجانب الى قصر كولخانة (= قصر الورد)، وفي ميدان القصر، قرأ الوزير مصطفى رشيد باشا «القانون» على مسمع من السلطان والمدعوين. وقد تضمن هذا «القانون» البنود الآتية:

١. يمنح السلطان رعيته امنية الروح والعرض والناموس والمال.

٢. وعد السلطان باصلاح الادارة والقضاء، ثم يقضي على تجاوزات الولاة الذين يمارسون القتل والمصادرة باسمه.

٣. اجراء القرعة العسكرية / الشرعية دون خلل في منافع الزراعة والتجارة.

٤. جباية الأموال وتوزيعها بمقتضى الاحكام الشرعية.

٥. القضاء على الرشوة والفساد في اجهزة الدولة، التي سادها الخلل نتيجة قلة الرواتب وانعدامها.

٦. استمرار الاصلاح باصدار القوانين والنظم واحترامها والعمل بها، وعدم مخالفتها ابداً.

٧. تنازل السلطان عن بعض سلطاته لمجلس الاحكام العدلية الذي كلف لوحده بسن القوانين، والتي ترفع الى السلطان للمصادقة عليها فقط.

٨. اعمام الصدر الاعظم «للقانون» كولخانة على جميع ولايات الدولة للعمل به رسمياً.

٠٩ ابلاغه لسفراء الدول الاجنبية رسمياً، للاطلاع على الاجراءات الاصلاحية – العثمانية.

٠١٠ القضاء على «نظام الالتزام» القديم الذي خرب العلاقات بين الدولة والرعية اي بين الدولة والمجتمع.

٠١١ تنظيم التجنيد، وتجديد فترة الخدمة العسكرية للمجندين الاجباريين.

٠١٢ المساواة بين المسلمين وغيرهم في محاولة لمنع دول اوربا، التدخل في شؤون الدولة بحجة حماية الجماعات والاقليات غير الاسلامية في المجتمع العثماني.

التطبيقات والاجراءات:-

لقد رافقت تطبيقات هذا «القانون»، جملة من الاجراءات العملية لتنظيم المناصب والوظائف والرواتب ابتداء من عام ١٨٤٠م، وكان لهذه التنظيمات ردود فعل في الاوساط الاوربية، فقد ايدّتها بريطانيا وفرنسا لأنها عملت على ادخال النظم الاوربية الى الادارات العثمانية. وقد توقف العمل بالنظم الجديدة في مطلع عام ١٨٤١م، وعزل مصطفى رشيد باشا المهندس الحقيقي لحركة الاصلاحات (= التنظيمات)، وعادت الدولة الى نظام الالتزام القديم... ولكن بعد خمس سنوات يعود الى الصدارة العظمى مرة اخرى، فيعود تطبيق القوانين الجديدة عام ١٨٤٦م، ويستمر مصممها ومنفذها في ذلك حتى تولى السلطان عبد العزيز الأول عرش الامبراطورية ومقاليد الامور.

٢/ خط شريف همايون سنة ١٨٥٦م

صدر هذا المرسوم الهمايوني في ١٨ شباط / فبراير ١٨٥٦م، عقب نهاية حرب القرم ١٨٥٤- ١٨٥٦م، وقد اندلعت بسبب الصراع بين روسيا وفرنسا على حماية الاماكن المقدسة بفلسطين، وكانت الدولة العثمانية قد انتصرت رفقة حليفتيها انكلترا وفرنسا على روسيا في تلك الحرب. اتخذ العثمانيون في هذا «الخط»، اجراءات اصلاحية عملت على كسب رعاياها. فاقر السلطان العثماني عبد المجيد الأول المبادئ التي اعلنها في خطي شريف كولخانة... ولكن تتعلق كل بنودها بحقوق الطوائف والاقليات غير الاسلامية ومصالحها.

ويمكننا ان نجمل ادناه ابرز البنود التي احتوى عليها هذا الخط الشريف:

١٠ ابقاء الحقوق والامتيازات للطوائف المسيحية بعد مراجعة تنظيماتها بالاعتماد على المقترحات التي تقدمها كل طائفة الى الباب العالي، بما يتفق ودرجة الرقي التي طرأت على الدولة العثمانية.

٢٠ حرية الطوائف غير المسلمة بممارسة شعائرها الدينية، وبناء معابدها بشرط التسامح.

٣٠ المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف وتأمين الحرية الدينية لأهل كل مذهب، وتحريم الحط من القيمة الدينية للافراد.

٤٠ مساهمة جميع الرعايا لخدمة الدولة العثمانية من خلال الوظائف، والاستفادة من الخدمات التعليمية للدولة والانخراط في الوظائف.

٥٠ انشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية، وبين قضايا الاحوال الشخصية والوقفيات والميراث التي تحال الى المحاكم الشرعية.

٦٠ المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات، وخاصة من الناحية العسكرية. اذ يخضع المسيحيون في التاريخ العثماني/ الاسلامي لأول مرة الى قرار الدولة في ادائهم للخدمة العسكرية.

٧٠ سمح القانون للاجانب بالتملك في الدولة حسب التعليمات والانظمة البلدية المرعية.

٨٠ منع القانون موظفي الدولة في العمل بالتزام الضرائب بعد ابطال الالتزام العثماني القديم منذ عام ١٨٣٩م.

٩٠ التقيد بتسجيل المصروفات والايرادات بكل ضبط ودقة في دفاتر وقيود ومستمسكات وضبطيات خاصة لمراعاة شؤون «ميزانية الدولة».

١٠٠ وعد السلطان باشراك رؤساء الملل والجماعات والطوائف والاقليات في المناقشات التي يعقدها «المجلس العالي» وفي القضايا المتعلقة بشؤونهم.

١١٠ وعد السلطان باجراء اصلاحات شاملة وأساسية في حقول المالية والمواصلات والمعارف والزراعة والتجارة والخدمات.

هكذا، نجد ان خطي شريف همايون يساوي مدنياً واجتماعياً بين جميع رعايا الدولة، ثم وان الدولة اعترفت بتلك الطوائف والملل والاقليات الدينية اذ ان افرادها متساوون امام القانون العثماني في خدمتها. واستطاعت ان تتجاوز الفروق الدينية وتختص بالتسامح الديني وحرية العبادة.. لقد اقترب القانون قليلا من مفهوم عصري هو مفهوم «المواطنة»، لكن مبدأ المساواة لم يطبق تماماً، ولا سيما في مسالة الخدمة العسكرية ، اذ بقيت منحصرة بالمسلمين فقط. ودفع المسيحيون الاعانة العسكرية والبدلات النقدية بدلا من الخدمة ... كما وبقيت الوظائف الادارية والقضائية منحصرة بين المسلمين فقط ... ولكن؟

بقيت الدول الاوربية وخاصة فرنسا تدعى حماية الطوائف المسيحية في الشرق. ففرنسا تريد حماية الكاثوليك، في حين بقيت روسيا تعد نفسها حامية للارثودكس، وبقيت انكلترا تعد نفسها حامية البروتستانت.

كان من ابرز النتائج التي ابرزتها تطبيقات خطي شريف همايون، ازدياد حجم الامتيازات والحقوق للاقليات والطوائف المسيحية في الداخل، وتثبيت اسس التدخلات الاوربية الخارجية في الشؤون الداخلية ، ولا سيما في المجتمع المشرقي / العربي الذي تزداد في شرائحه ومدنه وحواضره ودساكره وقراه الكثير من التشكيلات العرقية والدينية والوحدات الانثروبولوجية المتباينة *.

---

* من ابرز الكتب العربية المعول عليها في هذا الموضوع:-

د. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢، الاسكندرية، د.ت ص ٢٧٤ وما بعدها.

د. شفيق جحا، «التنظيمات أو حركة الاصلاح في الدولة العثمانية ١٨٣٩-١٨٧٦» مجلة الابحاث (الجامعة الامريكية في بيروت) السنة (١٨)، جـ(٢١)، حزيران ١٩٦٥.

د. احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، ط ١، بيروت، ١٩٨٢.

و من المفيد جدا مراجعة ما كتبه كل من المؤرخين الغربيين.

برنارد لويس وهاملتون كيب وستانفورد شو وانكلهارت ووليم ميلر وروديريك ديفيسون والتاكيد على التفاصيل التي حللها ستانفورد شو وزوجته ايزل كورال شو.

أما أهم مصدر بالتركية فهو «مجموعة التنظيمات العثمانية»، ترجمها: نوفل نعمة الله نوفل، المجلدان الاول والثاني، بيروت ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م

٣/ قانون الاراضي:-

على إثر صدور خطي شريف همايون اصدرت الدولة العثمانية قوانين عدة، واهمها تلك التي تخص حيازة الاراضي. كان قانون الاراضي قد صدر في سنة ١٨٥٨م، ثم صدر قانون الطابو سنة ١٨٥٩م، ثم صدر قانون الولايات سنة ١٨٦٤م ومعظم هذه القوانين وغيرها جاءت لتثبيت اسس جديدة للنظام العثماني – الاصلاحي وهدفت الدولة العثمانية من قانون الاراضي وقانون الطابو: وضع اسس ثابتة في مسألة التصرف بالاراضي في ارجاء الدولة.

صدر قانون الاراضي في ٢١ نيسان / ابريل ١٨٥٨م = ٧ رمضان ١٢٧٤هـ بغرض الفصل بين ما لاصحاب تملك الاراضي، وما للحكومة من الحقوق فيها، وجاء هذا القانون في (١٣٢) مادة مستمدة من الشريعة الاسلامية والاعراف والتقاليد ومن القوانين والشرائع المدنية الاوربية كالقانون الالماني والقانون الفرنسي والقانون الانكليزي. ويعتبر هذا القانون بداية لعمل تشريعي قامت به الدولة العليّة لأرساء قواعد الاقطاع بشكله الجديد الذي يتلاءم مع متطلبات الحفاظ على كيانها وتأمين حكم السلاطين.

بنود القانون :

حددت المادة الاولى من مقدمة القانون : أنواع الاراضي الموجودة في بلاد الدولة العلية بخمسة اقسام :

١٠ القسم الاول : الاراضي المملوكة وتعني المحلات الحاصل التصرف بها على وجه التملك .

٢٠ القسم الثاني : الاراضي الميرية (= الاميرية) وتعني اراضي الدولة.

٣٠ القسم الثالث : الاراضي الموقوفة .

٤٠ القسم الرابع : الاراضي المتروكة .

٥٠ القسم الخامس : أراضي الموات.

وحددت المادة الثانية، انواع الاراضي المملوكة بأربعة أنواع : هي :

١٠ النوع الاول: العرصات الموجودة داخل القرى والقصبات :

٠٢ النوع الثاني : الاراضي التي افرزت من الاراضي الميرية ، وتملكت تملكاً صحيحاً .

٠٣ النوع الثالث : الاراضي العشرية .

٠٤ النوع الرابع : الاراضي الخراجية .

كما اكدت ان رقبة الاراضي المملوكة كافة تعني ذاته، وملكيتها تعود الى الشخص الذي هو صاحبها وشاغلها، وانها تتوارث مثل الاموال وباقي الاشياء، وتجري على الاحكام مثل : الوقف والرهن والهيئة وهذه الاراضي «لا يطبق بشأنها قانون الاراضي وانما تكون شايعة للقواعد الشرعية والقانونية التي تضمنتها الكتب الفقهية، ومجلة الاحكام العدلية وبعض القوانين والانظمة الخاصة..» كما جاء نص ذلك في «الدستور» ص ٤ ١). في حين وضحت المادة الثالثة: طبيعة الاراضي الميرية، وعرفتها بأنها ماكان عائداً الى بيت المال من المزارع والمراعي والمسارح والمشافي والمحاطب، وامثال ذلك من الاراضي التي يجري امر احالتها وتفويضها من طرف الدولة العلية، طبقاً لاحكام قانون الاراضي العثماني وكانت هذه الاراضي قبل صدور القانون يجري التصرف القانوني بها واحالتها باذن من اصحاب «الخاصة، والزعامت والتيمار» الذين كانوا يعتبرون أصحاب الارض ثم من قبل الملتزمين والمحصلين .. وبصدور قانون الاراضي أصبحت هذه المهمة من واجبات مأموري المال، ثم من واجبات موظفي الدفتر الخاقاني وكتبة الطابو، حيث كانت تعطى للمتصرفين بها سندات الطابو المتوّجةُ بالطغراء السلطانية، وأن اصحاب حق التصرف بها لا يملكون فيها الا حق الانتفاع والاستعمال مجرداً عن الرقبة.

وجاء في المادة الرابعة : تحديداً للاراضي الموقوفة : وهي الاراضي التي اوقفت توظيفاً الى الشرع الشريف من الاراضي المملوكة. ومثل هذه الاراضي تكون رقبتها وجميع حقوق التصرف بها عائدة الى جانب الوقف ، ومن الاراضي الموقوفة ايضاً : الاراضي المفرزة من الاراضي الميرية التي اوقفها السلاطين العظام بالذات أو آخرون بالاذن السلطاني. وهي عبارة عن تخصيص منافع قطعة مفرزة من الارض الميرية من أعشارها ورسوماتها للجهة الموقوفة عليها.

اما بالنسبة للاراضي المتروكة فقد فصلت فيها المادة الخامسة، وحددتها بقسمين، احدهما : متروك لاجل عموم الناس ، مثل الطريق العام، وثانيهما : الاراضي المتروكة المخصصة لعموم اهالي القرية او القصبة، وتبقى رقبة هذه الاراضي لبيت المال.

كما اوضح القانون في المادة السادسة : أراضي الموات ، وعّرفها بانها «الاراضي غير الخاضعة لتصرف احد من الاشخاص ، ولا متروكة مخصصة للاهالي ، وهي بعيدة عن مراكز العمران او السكن، وغير صالحة للزراعة، او من اية استفادة منها» ، وتفوّض اراضي هذا النوع لمن احياها دون مقابل بل مع بقاء رقبتها لبيت المال.

اما باقي المواد فقد قسمت الى ثلاثة ابواب، كما جاء في المادة السابعة من القانون بخصوص الاراضي الاميرية والمتروكة والموات ومسائل اخرى شتى. والجدير بالذكر ان الاراضي الاميرية سجلت في دائرة الدفاترخانة بموجب سجلات الدفتر الخاقاني. وقد بلغت سجلات العراق فقط خلال العهد العثماني (٩٧٠) سجلاً ، تحتفظ العاصمة بها جميعاً.

٤ / قانون الطابو :

ولكي تؤسس الدولة «المشروعية» في تسوية الحقوق المتعلّقة بالاراضي الاميرية وتحديدها على أسس أصح من القانون السابق (= قانون الاراضي) ، أصدرت في ١٣ كانون الثاني / يناير ١٨٥٩م = ٨ جمادى الثانية ١٢٧٥هـ، قانون «الطابو» * الذي تضمن (٣٣) مادة مع ملحقين للتعليمات، أنشأ بموجبها نظاماً

---

* اختلف الكتاب في معنى مصطلح (طابو)، فمنهم من ذكر بأنه رومي الاصل عن (طابوس) وتعني (الارض) . كما قيل بانه مصطلح تركي اصله (الطابوق) ويعني «الطاعة» ، بينما حدده رأي ثالث كونه كلمة مشتقة من الفعل (ثاب- ماك) ومعناها : الاعتراف بالجميل والشكران وتقديم الولاء للمزارع الاقطاعي .. يقابل معناها في قانون الاراضي ما يقابل مصطلح « التسجيل العقاري» . فالطابو اذاً : نظام المتصرف بالارض او من جعل الحكومة العثمانية تخول بموجبه التصرف بالاراضي العائدة رقبتها للخزينة العامة، بعد وضعها بالمزايدة العلنية وتفوض من تؤول اليه، قطعة من الارض الاميرية حق الانتفاع بعد دفع البدل. ويبقى الملك للحكومة، ويرث الابناء حق الانتفاع عن آبائهم. وإذا اهمل صلاح الارض اربع سنوات تعطى لغيره. اما سندات الطابو فقد دعت الحاجة لاعطاء الاهلين وثائق خاصة من أجل طمأنتهم على اموالهم غير المنقولة. وكانت هذه الوثائق تسمى سابقاً بالحجج الشرعية. فلما صدرت قوانين الاراضي، سميت الوثائق بـ «سندات الطابو». (انظر . قائمة المصادر الملحقة) وراجع : د. عماد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، بغداد ١٩٧٨، ص ٤٧٦.

قانونيا لسجل الحجج والعقود، والمتخصصة بالاراضي وحوزة تفويض الاراضي الزراعية الاميرية، ببدل الى الاشخاص المتصرفين بها مع ابقاء الرقبة لبيت المال، ولاثبات هذا الحق، تصور امانة الدفتر خاقاني «سندا» يسمى «السند الخاقاني» تذكر فيه حدود الارض حسب الموقع.

ومن خلال القاء نظرة سريعة على القانون المذكور نجد انه قد ارتكز على شروط التفريغ وقيمة الرسم وكيفية اتمام عملية التوزيع، وتنظيمها، وكتابة السندات (أي : سندات الطابو) الرسمية الخاصة بها ، وعملية حفظها، مع تأكيده تفويض او بيع الاراضي غير الخاضعة او المفرغة لاحد بالمزايدة العلنية .

وقد حددت المادة الثالثة : شروط التفريغ – كما يقول النص القانوني – «اذا اراد احد ان يفرغ من اراضيه لآخر، فينبغي ان يأخذ علماً وخبراً مختوماً باختام امام ومختاري حارته او قريته، مبيناً ان المتفرغ متصرف حقيقة بتلك الارض، مع صحة مقدار المبلغ الذي يتفرغ به، وبيان القضاء والقرية الداخلة بها وحدودها وتخومها، ومقدار دونماتها، ثم يحضر المتفرغ له كلاهما الشرعيان الى محل المدينة ليؤخذ العلم والخبر اقرارا ثم يحفظ بعد ان يختم ويوقعون خرج الفراغ» ثم تحفظ منه مضبطة في المقر الذي حصل فيه الفراغ.. مع ارسال نسخة منه الى الدفترخانة للمنطقة .

وعالجت المادة الرابعة عملية الافراغ التي يقوم بها أي شخص لآخر في (دار السعادة) اما المادة الخامسة ، فتعالج عملية الفراغ للاراضي التي توفي اصحابها وآلت الى الورثة. وحددت المادة السادسة، قيمة الرسوم ،.. وفي المادة السابعة، حدد القانون مقدار الخرج في حالة قيام مبادلة الاراضي مجموع قيمة (الارضين) تفريداً، ويؤخذ الخرج بقيمة (٥٪) عن النصف .. وهذا الخرج يحصل استيفاؤه مناصفة بين اصحاب الارضين. بينما حددت المادة الثانية عشرة. تفويض الاراضي (مجاناً) للذي يقوم باستصلاح الاراضي البور، أو يأخذ ارضا من الاراضي المتروكة. وأكدت المادة الرابعة عشرة على ضرورة تحديد الاراضي في سندات الطابو أي «يتوّج بها محل وجود الاراضي داخل قضاء او قرية ومقدار دونماتها ثم «يختم بالخاتم المخصص في أمانة الدفتر» وجاء في المادة السادسة عشرة. تحديداً لطبيعة الحصول على التفويض بخصوص الاراضي لم تفوض لأحد وذلك بعد «التحقيق من أرباب التصرف الحالي .

وفي البند الاول من «لائحة التعليمات» المرفقة بالقانون تأكيدات على ضرورة تسجيل الاراضي، والحصول على السندات .. والاّ فلا يحق لأي شخص كان التصرف بالاراضي، واجبرتهم «اللائحة» على ضرورة أخذ سندات بذلك، وتجديد القديمة منها، وذلك بابدالها بـ «سندات الطابو المتوجة بالطغراي» .. واوكلت واجب التحقق من صحة هذه السندات بـ «الولاة العظام، والمتصرفين الكرام، والقائمقامية، واعضاء المجالس، ومأموري المال، ومديري القضاءات، وكتاب الطابو ..» وفي حالة وقوع «قصور او تكاسل تعود المسؤولية على جميعهم».

وحدد البند السابع من «اللائحة» قيمة الخرج المفروض على الابنية والمزارع الموجودة في الاراضي بـ ٥٪ قروش عن مجموع قيمة أراضيها وأشجارها ومبانيها .. الخ من البنود والمواد القانونية *.

هكذا، حدد نظام الطابو بالمواد والبنود الملحقة بها · عملية تفويض الاراضي .. ولم تعد الاراضي بعد ذلك منحة يستردها الحكام والسلاطين والولاة متى شاؤوا.. كما ان العلاقة بين الارض والمقطع اليه علاقة غير ثابتة قد انتهت ... اذ غدت الارض مفوضة، واصبح المقطع اليه صاحب حق التصرف بارضه، وبموجب علاقة قانونية مستقرة ومتوازنة، ولا يجور بموجب الانظمة والتعليمات الجديدة استرداد الارض، الا في حدود ما يجيزه القانون فقط.

٥ / قانون الولايات :

شّرع هذا القانون الجديد سنة ١٨٦٤م، اي في عهد السلطان عبد العزيز الاول ١٨٦١-١٨٧٦م، جزءاً من العمليات العثمانية الواسعة في تنظيم شؤون الدولة، وضبط مركزيتها الادارية على الاقاليم العثمانية كافة. كما وكان القانون يهدف الى تصفية العلاقات الاقطاعية القديمة، وتحديد الصلاحيات للموظفين الاداريين العثمانيين الجدد. كولاة والمتصرّفين والقائمقامين والمدراء .. وقد اعتمد هذا القانون في احكامه على التنظيم الاداري الفرنسي .

---

* جمعت هذه البنود القانونية في مجلدين بعنوان «الدستور» او مجموعة الانظمة العثمانية، وترجمها الى العربية : نوفل افندي نعمة الله نوفل. (مجلدان) وراجعها: خليل الخوري، (بيروت المطبعة الادبية)، ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م.

هكذا الغيت النظم القديمة التي كانت تعتمد على «التيمارات والزعامات» وأكد القانون على أنشاء «المجالس الادارية» للموظفين الكبار الذين تدار الولاية من قبلهم، ويقف الى جانبهم عدد من الاعضاء المنتخبين. ويقف على رأس المجلس . «الوالي» الذي يعدّ رئيساً للوحدة الادارية، والممثل السياسي للحكومة العثمانية، فضلاً عن اختصاصات بيروقراطية متنوعة في الادارة وضبط الامن الداخلي والمراقبة الادارية على الموظفين في الولاية ، اضافة الى مراقبة الشؤون المالية، والعمل على رفع المستويات: العلمية والزراعية والصناعية والتجارية والصحية والعمرانية، اضافة الى مواجهة الحركات المتمردة والانتفاضات بتدابير خاصة. ويساعده في العمل، مجموعة من المدراء والموظفين.

اما في الالوية فان «المتصرّف» هو رئيس الوحدة الادارية، ويكون «القائمقام» مرؤوساً له، وله مهام ادارية وامنية. وينقسم كل لواء الى اقضية، ولكل قضاء «قائمقامية» خاصة ترعى شؤونه المختلفة. اما النواحي التي يتألف منه القضاء فيقف على رأسها مدير الناحية الذي له مواصفاته في بث الامن وجباية الضرائب، ويكون ارتباطه بالقائمقام ... وقد عدت «القرية» هي اصغر وحدة ادارية يكون «المختار» مأمورا اداريا في سكان القرية، ويرتبط بمدير الناحية .. وهناك ايضاً «المختارية» في المحّلات والحارات التي تؤلف المدن كوحدات ادارية صغيرة.

لقد أقّر قانون الولايات «بتأسيس» مجالس ادارة «لتشارك في ادارة الوحدات الادارية الى جانب رؤسائها كالوالي والمتصرف والقائمقام ومدير الناحية.. وتختلف المجالس الادارية عن المجالس البلدية . فهي :

١- **مجلس الولاية العمومي** : يتألف من اربعة أعضاء منتخبين عن كل لواء، يترأسهّ الوالي او نائبه في حالة غيابه، اجتماعه سنوي، ويستمر على مدى اربعين يوما، وتعتبر الوظيفة فيه بمثابة استشارة، وعلى الوالي ارسال توصيات المجلس الى العاصمة اسطنبول لاستحصال الموافقة عليها.

٢- **مجلس ادارة الولاية** : يتألف من الوالي والدفتردار والمكتوبجي والمفتي فضلا عن اربعة اعضاء منتخبين اثنين من المسلمين واثنين من غيرهم. ويكون

هذا المجلس مسؤولا عن تسيير الخدمات العامة كالطرق والسكك والابينة والمبايعات والمقاولات والتزام الواردات والرسوم والتدقيق .. وله الحق في حسم الخلافات بين الدوائر والمجالس ، اضافة الى مهامه في تحديد الصلاحيات، والنظر في الدعاوي من الناس.

٣- **مجلس ادارة اللواء:** وهو مجلس يتألف من اركان اللواء: المتصرّف ونائبه والمفتي والمحاسب ومدير التحريرات، فضلا عن ثلاثة اعضاء منتخبين ..ومهامه تدقيق الميزانية، ومراقبة اموال الحكومة ، والخدمات العمرانية والصحية والتعليمية والاقتصادية في اللواء.

٤- **مجلس ادارة القضاء :** ويتألف من القائمقام والمفتي ومدير الاموال وكاتب التحريرات ، وعدد مناسب من الاعضاء المنتخبين ، وابرز مهامه : ادارة اموال الحكومة ، وتدقيق الميزانية، والنظر في احتياجات القرى ، والبت في المقاولات والمزايدات الحكومية .

٥- **مجلس ادارة الناحية :** الذي يكوّنه مديرالناحية وهيئة استشارية تتألف من اربعة اشخاص يمثّلون مجالس الختيارية في القرى التابعة. ويجتمع المجلس اربع مرات في السنة.

٦- **مجلس الختيارية في القرية :** اي مجلس الكبار في السن، ويضّم عدداً من الاعضاء المنتخبين يتراوح من ٣-١٣ شخصاً. وتنصّب اعماله على سّد احتياجات القرى، وتوصيل الخدمات اليها، فضلاً عن حل المشكلات والمحافظة على مصالح الحكومة .

التقسيمات الادارية :

بدأت الدولة العثمانية تنشر كل سنة حولية رسمية، تسمّيها «سالنامه دولت عليه عثمانية» بمعنى (الكتاب السنوي للدولة العلية العثمانية) ، كما كانت كل ولاية تصدر لها «سالنامه سي» خاصة بها وبشؤونها. وكانت تلك الحوليات تبين تفاصيل التقسيمات الادارية، وتذكر اسماء رؤساء الموظفين في الولايات والالوية والافضية كافة. ويتوضح لنا من تلك التفاصيل التي ذكرتها احدى «السالنامات العثمانية» ، بأنّ البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية كانت تقسّم الى تسع ولايات واربع متصرفيات مستقلة(غير مرتبطة بأي ولاية بل ارتباطها بالمركز اسطنبول) وايالتين ممتازتين .

ويمكننا ان نجمل ادناه التقسيمات الادارية للولايات العربية عند مطلع القرن العشرين:

١- **ولاية الحجاز**: تضم متصرفيتين: جدة والمدينة و(٥) اقضية و (٦) نواح. إضافة الى إمارة مكة المكّرمة (كان امير مكة المكرمة يتمتع بـ الشرافة) وهي اسمى مقام يقف الى جانب منصب الصدر الاعظم في الاستانة، ومنصب الخديوي في مصر.

٢- **ولاية اليمن**: تضم اربعة ألوية، هي: صنعاء / الحديدة/ عسير/ تعز، و(٢٧) قضاء/ و (٥٤) ناحية و (٣٨١) قبيلة/ و (٢٧٦) عزلات / و(٦٣٣٩) قرية.

٣- **ولاية البصرة**: تضم اربعة ألوية، هي البصرة / المنتفك / نجد / العمارة، و(١٠) اقضية / و (٢٩) ناحية / و (٢١٠) قرى.

٤- **ولاية بغداد**: تضم ثلاثة ألوية، هي: بغداد / كربلاء/ الديوانية (١٧) قضاء / و (٣٤) ناحية / و (٤٧) قرية.

٥- **ولاية الموصل**: تضم ثلاثة الوية، هي: الموصل / كركوك / السليمانية و (١٤) قضاء/ و (٢٣) ناحية / و (٣٣٢١) قرية.

٦- **ولاية حلب**: تضم ثلاثة ألوية، هي: حلب / أورفة / مرعش. و (٢١) قضاء/ و (٧٢) ناحية / و (٣٨٠٠) قرية.

٧- **ولاية سورية**: تضم اربعة الوية، هي الشام الشريف / حمادة/ حوران/ الكرك و (٢١) قضاء/ و(٢٨) ناحية / و (١٢١) مزرعة / و (١٠١٧) قرية.

٨- **ولاية بيروت**: تضم خمسة ألوية: هي: بيروت / عكا / طرابلس / اللاذقية/ ونابلس. و (١٥) قضاء / و (٤٢) ناحية /و (٢٩٥٩) قرية ومزرعة

٩- **ولاية طرابلس الغرب**: تضم خمسة ألوية، هي: طرابلس الغرب/ الجبل الغربي/ خمس / فزان/ غات./ و (١٦) قضاء/ و (٢٢) ناحية.

١٠- **متصرفية القدس الشريف** : علاقتها بوزارة الداخلية العثمانية مباشرة. كانت تضم اربعة اقضية ، هي : يافا / غزة/ بئر السبع/ خليل الرحمن، اضافة الى (١١) ناحية / و (٣٨٤) قرية ومزرعة.

١١- **متصرفية بنغازي** : وهي ادارة متصرفية مستقلة، تتبعها (٣) اقضية و (٩) نواح.

١٢- **متصرفية دير الزور**: وهي ادارة متصرفية مستقلة، تتبعها (٤) اقضية، و(٤) نواح و (١٣٩) قرية.

١٣- **متصرفية جبل لبنان**: هي متصرفية ممتازة، لها نظام خاص في الادارة، تضم (٨) اقضية، هي : الشوف / المتن/ كسروان / البترون/ جزين/ الكورة/ زحلة/ دير القمر (= كقصبة)، وتحتوي على (٤٠) ناحية، و (٩٣٤) قرية.

١٤- **ايالة مصر** : ايالة خديوية ممتازة علاقتها رمزية بالدولة العثمانية *.

١٥- **ايالة تونس** : ايالة البايات الممتازة علاقتها رمزية بالدولة العثمانية .

٦ / قانون البلديات : المجالس البلدية

تأسست البلديات في مدن الدولة العثمانية منذ عهد بعيد فقد تشكلت عام ١٨٢٧م نظارة الاحتساب للمدن، وعين بعد ذلك بسنتين مختارين لاحياء العاصمة اسطنبول. وكانت مدينة القاهرة السباقة في تشكيل مجلس تنظيم للمدينة عام ١٨٣٥م وقد غدا بعد ذلك مجلساً بلدياً. اما العثمانيون فقد شكّلوا مجلس تنظيم لاسطنبول عام ١٨٥٥م، وألغيت نظارة الاحتساب. وقد تأسست أوّل بلدية عثمانية في حي بيوغلو - غلطة من اسطنبول في ٧ تموز/ يوليو ١٨٥٨م، وأسميت بالدائرة السياسية على غرار بلدية باريس.

---

* لقد اعتمدت في كتابة هذا الموضوع على :
ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، بيروت، ١٩٦٠، ص ٢٣٠-٢٤٩.
وانظر :
Zeine N. Zeine ,Arab - Turkish Ralations and the Emergence of Arab Nationalism , Beirut, 1958.
ايضا :
محمد انيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤، ط١، القاهرة ، د.ت.

كما وأسّس المصريون مجلساً انتهى امره بجلائهم عن الحجاز. وتمتعت مدينة الموصل بتاريخ بلدي طويل بدأ مع انشاء بلدية اسطنبول .. وتوالى تأسيس البلديات في المدينة وجدة والطائف. وتأسّست في ولاية بغداد ثلاث بلديات عام ١٨٧٨م، وتم تعيين اعضاء المجالس البلدية الاولى لمدة ثلاث سنوات بدون اجور.

وطرأت تحسينات كبيرة على الخدمات في المدن العربية، منها: الصحة والبريد والانارة خلال النصف الثاني من القرن الماضي. ولم يختتم ذلك القرن الماضي نهايته عام ١٩٠٠م حتى لم تخل اية مدينة عربية من بلدية، لكي تصبح اعمال البلدية جزءاً من التنظيمات الادارية في الولاية.

اما بشأن المجالس البلدية، فان المجلس البلدي يتألف من ٦-١٢ عضواً، يساعدهم مستشارون فنيون كمهندس وطبيب وكاتب ومحاسب، ويترأس المجلس رئيس البلدية، و يتم انتخاب الاعضاء كل اربع سنوات، شرط ان يكونوا من ابناء المدينة، و من اعيانها ووجوهها، في حين ينّصب رئيس البلدية من قبل الدولة، ولا بد ان تتوافر فيه الشروط... اما نشاطات المجالس وواجباتها، فمنها: اداء الخدمات العامة، والمحافظة على الصحة العامة، وصيانة المواصلات وتطويرها، والعناية بالبنايات والاخلاق والايتام والمعوزين والنظافة والعجزة والمقابر والمعابر والاسالة والانارة والمذابح والبساتين والمرافق العامة والمقاهي والملاهي والرسوم والاوزان والفنادق والخانات والاسعار والاسواق والمجاري والحدائق والمساجد والكنائس .. الخ[٥].

ان واردات البلدية متعددة، فهناك مبالغ تخصّصها الحكومة، فضلاً عن الرسوم والغرامات، والاكتتابات والهبات والاعانات والتبرعات..الخ. اما الانفاقات فتذهب الى ما تصرفه البلدية على الخدمات العامة كانشاء الطرق والمعابر والانشاءات ..الخ وهناك دفع رواتب موظفي البلدية والصرف على الادارة، وعلى الرقابة وعلى الميزانية وعلى الخطط والخرائط والمشاريع ..الخ.

---

٥ دائرة الدستور ترتيب ثاني، جلد اول، د. سعادة / اسطنبول ١٣٢٩هـ، ص ١٨-١٩.

يكون رئيس البلدية مسؤولا عن جلسات المجلس البلدي، ومسؤولاً ايضاً عن أوجه الصرف وتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس الذي يجتمع كل اسبوعين. و يجتمع المجلس البلدي مع مجلس الادارة مرتين في السنة ليؤلف في المدينة ما يسمى بـ «الجمعية البلدية» التي من ابرز مهامها فحص الاحوال العامة للبلديات، ورفع تقرير الى «الوالي» يتضمن ما يتعلق بالميزانية والحسابات والتغييرات والخدمات والمصلحة العامة *.

نستنتج من خلال دراستنا للقوانين الادارية والبلدية أنّ تطوّراً كبيراً قد لحق بمرافق الدولة العثمانية نتيجة تطبيق تلك القوانين ، والتي غدت بمثابة تحوّلات كبيرة من اجل بناء مؤسسات حديثة لها نظمها وتنظيمها وارتباطاتها المركزية .. وكانت تلك التجارب كافية ، لو لم يسأ استخدامها في اعطاء الفرص امام رعايا الدولة لكي يطورّوا نزعتهم في الانتخابات وبناء مؤسسات تمثلهم اصدق تمثيل، بعد تدريبهم على الممارسات الحرّة في ابداء الآراء والتمثيل في الحكم، ومراعاة القوانين والانظمة والابقاء على «الدستور» وتطوير الاصلاحيات ..الخ.

ولكن ؟

الغاء السلطان عبد الحميد الثاني للدستور العثماني بعد اعلانه عام ١٨٧٦م ، حال دون توفير ذلك المناخ الحر ومعالجة السلبيات، فضلاً عن تصادم التيارات الفكرية الحديثة مع الحالات والبقايا القديمة كالتي تمثلها الانقسامات المتنوعة والاقطاعية واللاوعي، ثم الحكم المطلق ، وخاصة داخل تلك المجالس، اضافة الى امراض ومعوقات كالتسلط والمحسوبية والمنسوبية والمصالح الخاصة، واستغلال المواقع الادارية والبلدية في النهب والاستغلال والمكافآت والامتيازات والرشوة.. الخ كلها عوامل اضعفت الجهاز الاداري- البلدي- المدني العثماني، وحالت دون بناء الاصلاحات ..

---

* انظر : عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث ، بيروت ، ١٩٨٤، ص ٢٥٨-٢٦٠، وانظر Bernard Lewis, "Baladiyya" in The Encyclopedia of Islam, 2nd ed, vol I, Leiden, E.J. Brill, 1960,p.972

وفضلا عن معارضات واسعة النطاق من قبل رجال الدين والفئات الاقطاعية، والرجعية والمؤسسة الوقفية المتعصبة ضد الاصلاحات، إذ يعدونها تقليداً للاوربيين، واقتباساً لنظمهم واعرافهم وافكارهم .. وهكذا فهي – عندهم – مخالفة للشرع والاسلام .. وقد تحول هذا الصدام الفكري الى صدام مسلّح، فانفجرت احداث دموية متعددة ولا سيما في بعض الولايات المهمة. كلها كانت من الاسباب التي ابقت المجتمع على تأخّره في حين نجحت تجارب تحديثية واصلاحية اخرى لدى شعوب متعددة اخرى في انحاء متعددة من العالم.

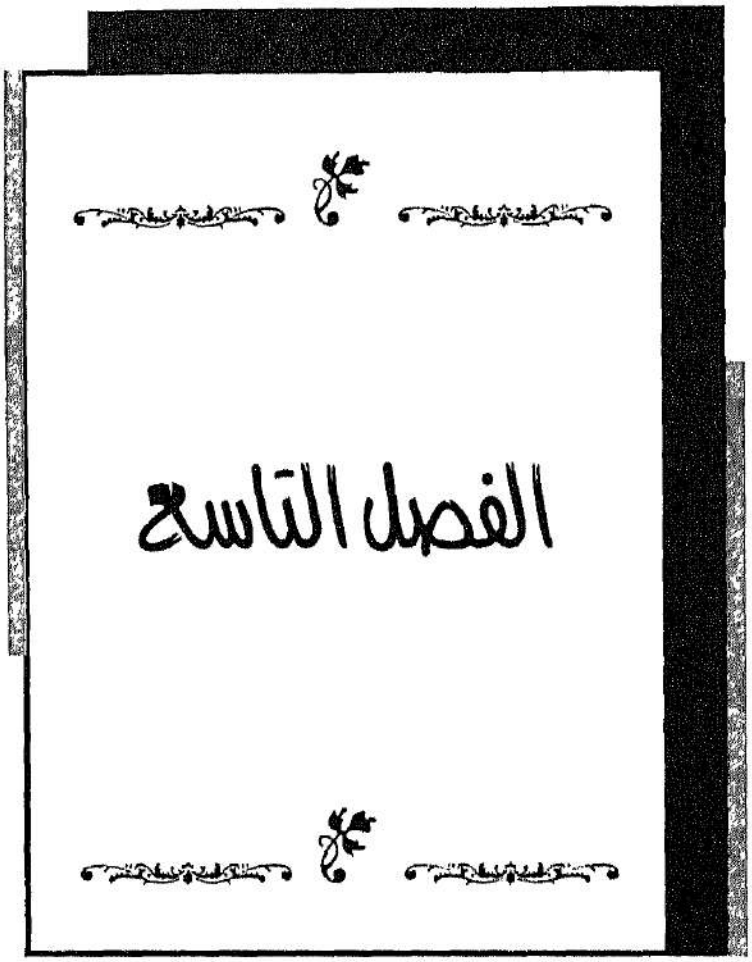

الفصل التاسع

٩ الفصل التاسع

التطبيقات الاصلاحية والتكوينات الحديثة في الولايات العربية خلال القرن التاسع عشر

(١) العراق:

١ / تجربة الوالي داود باشا ١٨١٧- ١٨٣١م

احتدم الصراع البريطاني الفرنسي من أجل العراق والسيطرة عليه بحكم موقعه على طريق الشرق، فاكتسب أهمية متزايدة، فأنشأت في نهاية القرن الثامن عشر شركة الهند الشرقية التي كان العراق مسرحاً لعديد من فعالياتها القوّية على وجه السرعة؛ إذ ساد نفوذ بريطانيا كثيراً في الشرق الادنى، في حين انحسر النفوذ الفرنسي ما عدا مصر التي كانت تحت حكم محمد علي باشا، ففي حين كرّست فرنسا مؤثّراتها في مصر، عزّزت بريطانيا مركزها الاقليمي الى درجة كبيرة في العراق الذي كان يسيطر على استراتيجية الخليج العربي.

عانى العراق كثيراً من الغارات الوهابية في العقد الاوّل من القرن التاسع عشر، ولم تقتصر تلك الغارات على العراق فحسب، بل طالت بلاد الشام ايضا، ولم تتوقف تلك الغارات القاسية، الا بعد الانتصارات التي حققها الجيش المصري على الوهابيين سنة ١٨١١م، وهدّدت تلك القوات بالقضاء على الدولة السعودية التي قامت إثر المصاهرة السياسيّة مع الوهابيين.

ولقد فشل الولاة المماليك في العراق بفرض الهيمنة والسيادة والاستقرار في أنحائه التي عرفت الاضطرابات والقلاقل الدائمية، حتى غدت ماكنة الدولة العثمانية متدنية جداً عند سكان العراق الذين حكمهم المماليك حكماً ذاتياً أقره

العثمانيون، وادارة المماليك «الكُوله مند» وفي عام ١٨١٧م، تسلم الحكم داود باشا الذي اشتهر كثيراً بمكانته السياسية في العراق، ودوره في تطبيق اصلاحات مهمة جداً.. كان داود باشامملوكا جورجي الأصل اشتراه سليمان باشا الكبير والي بغداد، فبرز ممتلكاً لمواهب شتى فاختلف عن بقية المماليك، إذ تفوق في الادب والدبلوماسية واللغات الشرقية، فأصبح سكرتيراً للوالي، ثم تزوج ابنته، ثم كوّن له اتباعاً وجماعات.. اوصلته اخيراً الى الحكم بعدما منح رتبة الباشوية.

حكم داود باشا العراق من خلال هيمنته السياسية الفعالة على ولاية بغداد واثره البالغ في الولايات الاخرى.. حكم حكماً مطلقاً مستبداً على مدى (١٤) سنة، متخذاً من والي مصر محمد علي باشا انموذجاً في الاصلاح والحكم، ثم أقدم على اتخاذ اجراءات تخدم الاقتصاديات العراقية بالقضاء على نظام الامتيازات الذي كانت تستفيد منه شركة الهند الشرقية، ووكلاؤها من الفرس الذين جردوا من امتيازاتهم الواسعة، وتساووا مع التجار المحليين، فكان ردّ فعل الشركة قويا مباشراً، إذ مارست حرباً اقتصادية ضدّ العراق بقطعها المواصلات بين مدينتي بغداد والبصرة، من خلال اسطولها النهري الذي كان يجوب انهار العراق عصر ذاك، فصادر داود باشا بضائع الشركة، وحاصر مقرها في بغداد، وانتهى الخلاف بانهاء اعمال الشركة في العراق، وابعاد موظفيها من البلاد، ولكن الشركة استطاعت الرجوع الى وضعها السابق مع عملائها وموظفيها، مجبرة داود باشا دفع ما صادره من بضائع وممتلكات..

كان ابرز مشكلة يعانيها حكام العراق هو مشكلة «العشائر» والعلاقات القبلية، فقام داود باشا بنضال دؤوب ضدّ الاقطاعية والعشائرية، من اجل اكتساب الولاء له، واخمد الانتفاضات العشائرية، و أقصى من لم يواله من الشيوخ العرب، في حين اصطدم مع البكوات والاغاوات الاكراد الذين اراد ان يضع حداً لعلاقتهم مع الفرس ضد حكومة بغداد، ولكنه فشل في رأب الصدع، فبدأ بالانتقام من البعض الموجودين في العراق، ولسبب ذلك كله، ازدادت حدّة الصراع العثماني- الايراني بازدياد المشكلات الاقليمية، فاندلعت الحرب بين الطرفين ١٨٢١-١٨٢٣م.

ولكن خسر جيش داود باشا الحرب، لعوامل مختلفة، فوقعت معاهدة ارضروم في شهر آذار / مارس ١٨٢٣م، كانت تلك الحرب بمثابة الضوء الاخضر لداود باشا الذي تحسس بقيمة التفوق والتنظيم في الاساليب الحربية- الاوروبية، فضلا عن تأثره باصلاحات سيده السلطان محمود الثاني، فشرع بتاسيس جيش

نظامي مستخدما الانكليز في تدريب قواته، وباشراف الكولونيل تايلر -Tylor- الذي كان ممثلاً جديداً لشركة الهند الشرقية المقيم في بغداد، فكون الوحدات المنظمة والمدرّبة، وتزود بالمدفعية الحديثة والاسلحة الكثيرة.

احتكر دواد باشا شراء المنتوجات العراقية وتصديرها، كما واستملك البواخر التجارية الصغيرة النهرية والبحرية. لقد استثمر داود باشا تجربة محمد علي باشا في مصر كثيرا، فقد وجد داود باشا نفسه ان الوقت مناسب لإعلان استقلال العراق، اذ كان السلطان محمود الثاني قد طالب ولاة الدولة من الباشوات ان يدفعوا للدولة الاموال لمجابهة ما فرض عليها من غرامات حربية. عندما ارسل السلطان مبعوثه الى داود باشا امر هذا الاخير بقتله بعد وليمة الغداء مباشرة، فكان هذا التصرف بمثابة رّد وتمرّد علني لحكومة بغداد على الباب العالي. وكان داود باشا قد استعدّ للحرب والدفاع عن مصالحه العراقية، ولا سيما وانه كان قد نجح في بناء جيش عراقي مدّرب ومسلّح تسليحاً يسمح للمواجهة الى حدّ ما، إذ كان يتشكل من وحدات نظامية وفيلق تعداد مقاتليه (٢٥) الف جندي من المشاة والخيالة اضافة الى (٥٠) الفاً من أبناء العشائر والقبائل المتنوعة غير المنظمة.

ارسل السلطان محمود الثاني ضد حكومة بغداد قوات يقودها علي باشا رضا اللاز والي حلب، وعلى الرغم من ايمان داود باشا بالنصر لثقته العالية بقواته فان الاوضاع جاءت معاكسة للتمنيات الوطنية.. إذ يحل الفيضان والقحط والوباء فجاءة لكي يضعف العراق وقوته السكانية، ويكون الجيش عرضة للهلاك إثر انتشار الطاعون بينهم.. هكذا وجدت قوات علي باشا رضا اللاز الطريق سالكة ومفتوحة للدخول الى بغداد، فاحتلت العراق دون مقاومة.

كان المجتمع العراقي قد انهكت قواه، وقد عزل داود باشا في ١٠ ايلول/ سبتمبر ١٨٣١ وأرسل الى اسطنبول على الرغم من محاولات عدة لقتله في بغداد وقد انتهى عهد الباشوات المماليك بنهاية عهده، وانتهت السياسة اللامركزية العثمانية.. وبدأت الدولة تعيّن الباشوات على بغداد. ثم عزل داود باشا والي العراق، واعتقل وارسل الى اسطنبول، وبعد فترة من الزمن، أعفي عنه وولى ولاية/ نيابة البوسنة سنة ١٨٣٣م، ورئاسة مجلس الشورى سنة ١٨٣٨م، ثم ولاية انقرة سنة ١٨٣٩م، ثم تولى مشيخة الحرمين الشريفين للفترة ١٨٤٥-١٨٥١م. وتوفي في مكة سنة ١٨٥١م ودفن فيها.

لقد اهتم داود باشا بالعلماء والادباء والفقهاء. ويعد أول راع للنهضة الادبية في العراق الحديث، كما ونشطت في عهده الحركة التعليمية- المسيحية، ولكنه بنى المساجد، وجدد الادارة، وفتح المدارس حتى بلغ عددها ثمانياً وعشرين مدرسة، كما برز كثير من العلماء العراقيين في عهده، امثال: عبد الله الآلوسي وعبد الرحمن الروزبنهاني وعثمان بن سند وغيرهم.. اهتم ايضاً بشق الترع وحفر الانهار وكريها، كما افتتح بعض المصانع، وعلى الرغم من انه يمتلك معرفة واسعة في العلوم. ويحمل اجازة علمية فان اعماله لم تكن مخططة ومدروسة كتلك الاعمال والمنجزات التي نفذها محمد علي باشا، علماً بأن هذا الاخير لم يكن مثقفا ثقافة داود باشا!

نستنتج اذاً، ان حكم داود باشا قد اختلف عن حكم محمد علي باشا من نواح كثيرة وصادف داود باشا مشكلات معقدة لا تحصى كالقلاقل الداخلية والصراع الخارجي مع ايران، وازعاج بريطانيا له، ومطاليب الباب العالي، واوامر السلطان محمود الثاني.. كما نستنتج ايضا، بأن داود باشا يشكل ظاهرة تاريخية في حياة العراق الحديث، إذ عاصر عهده عهد محمد علي باش ولكنه لم يرق الى مستوى سياسة الاخير. وقد وجدنا أن امتداد مصر على يد ابراهيم باشا نحو الخليج العربي كان سبباً مباشراً وراء اندفاع عراق داود باشا لحماية توازنه الاقليمي المؤثر. وقد قدّر داود باشا أهمية اقليم الاحساء، واهمية ارتباطه بالعراق لأنه يمثل عمقه الاستراتيجي البحري.

هكذا، انتهى عهد داود باشا، وانتهى حكم المماليك للعراق، فضلا عن نهاية حكم الاسر المحلية في شمال العراق.. وان تاريخا اصلاحيا جديدا بدأ يعمل في تجربة من نوع آخر، ازدادت فيها تدخلات الحكومة في شؤون المجتمع الذي نظر الى الاصلاحات نظرة غير مطمئنة، إذ لم يثقوا بالنوايا الجديدة.

لقد حكم العراق من نهاية عهد داود باشا الى عهد مدحت باشا سنة ١٨٧٦م. احد عشر والياً، كان اولهم علي باشا رضا اللاز الذي حكم احدى عشرة سنة للفترة ١٨٣٠- ١٨٤٢م، وجاء من بعده الوالي محمد نجيب باشا الذي حكم حتى عام ١٨٤٩م، وكلاهما اضطهد الشعب العراقي مادياً ومعنوياً. لكن أثرت التنظيمات الخيرية في العراق بدون شك، وقد بدت الاصلاحات غريبة على المجتمع من خلال تطبيق القوانين الجديدة في ما يتصل بالخدمة العسكرية والضرائب،

ونظام «المختارين» (أي: جمع مختار· وهو موظف شبه اداري يكون مسؤولا عن محلة معينة). وبعد سنوات ثلاث، بدأ العمل بالحجر الصحي، وجوازات السفر، وتأسست المدارس الرشدية.. وقد اثارت قراءة مرسوم «خطي شريف كولخانة» في بغداد سنة ١٨٣٩م، المخاوف من سلطة الدولة على المجتمع الذي ازداد نفرة وابتعاداً عن التسلط الذي فرضته المركزية- العثمانية.

يخبرنا عدد من المؤرخين * نقلاً عن القنصل الانكليزي في بغداد تايلر Tylor الذي كان قد ذكر في كانون الاول سنة ١٨٣٣م، أن أهالي بغداد اخذوا يتطلعون الى محمد علي باشا في مصر، والتخلص من الضيم الذي الحقه بهم علي رضا باشا.. وذكر أن بغداد «كانت ترزح تحت اسوأ حكم عرفته في تاريخها» وقد أحسّ علي رضا باشا اللاز بالامر، فتحالف مع السعوديين ضد المصريين واختلف علماء بغداد في طبيعة ولاءاتهم، الا انهم تعاطفوا مع سياسة علي رضا باشا. اما تعاطف كل من اهالي الموصل وشمر الجربا، فكان مع محمد علي باشا، من خلال اتصالاتهم بابراهيم باشا حاكم بلاد الشام.

لقد تقرب علي رضا باشا اللاز من علماء بغداد الذين ناصروه، وقد جعلهم يحملون حملة دينية قاسيّة على محمد علي باشا، لانه رفع السيف بوجه الدولة العلية، فوصفوها بالفتنة التي قام بها البغاة «وان قتال البغاة افضل من جهاد الكفار» وان محمد علي باشا قد اثار المخاوف عند الجميع، فقد عرفنا أنّ الخوالد في اقليم الاحساء قد استنجدوا بداود باشا للسيطرة على الاحساء الذي داهمته القوات المصرية بعيد سقوط الدرعية، فانسحب الجيش العراقي، لكن داود باشا استحصل على فرمان من السلطان يقضي بتبعية اقليم الاحساء للعراق، فاستطاع اخلاءه من المصريين، واعادته الى الخوالد الذين رضخوا للحكم العراقي.

ان المراسلات والتحالفات بين علي رضا باشا اللاز والامراء السعوديين· تركي وفيصل وخالد كانت السبب الذي دفع بمحمد علي باشا الى ارسال خورشيد للقضاء على المحاولات الرامية لتأسيس الدولة السعودية الثانية. وقد اسر فيصل بن تركي، وتسلم خورشيد المراسلات السعودية- العراقية في شهر

---

* احسنَ منهم بالذكر المؤرخ د. عبد العزيز نوار في كتاباته عن تاريخ العراق الحديث.

نيسان / ابريل ١٨٣٨م، وتحمس ذلك القائد المصري لغزو العراق من خلال السيطرة على اقليمي الاحساء والبصرة، لا سيما وان الرأي العام العراقي كان يتطلع الى حكم «افندينا محمد علي باشا»، وطلب خورشيد من سيده محمد علي باشا ان يأذن له باحتلال العراق، لانه كما قال: «مُلْكٌ عظيم يضاهي مُلك مصر، وهو الان كالحسام الجوهر الذي سقط في حفيرة، فالتقاطه الان واجب، والشيء الذي صار وقته لا ينبغي تركه». وكان الامر يقضي بوصول المصريين بغداد، ولكن التدخلات البريطانية حالت دون تحقيق ذلك المشروع الخطير. وبعد اشهر عاد خورشيد من حيث اتى*...

٢ / الموصل: اجراءات محمد باشا اينجة البيرقدار**

يأتي محمد باشا اينجة البيرقدار في مقدمة ولاة الموصل الذين طبقوا اجراءات صارمة في الحكم، ومنجزات كبرى في الاصلاحية، فقد تولى حكم ولاية الموصل للفترة ١٨٣٣-١٨٤٣م بعد اقصاء الحكم المحلي اثر الاضطرابات الداخلية،

---

* من المفيد جداً قراءة ما كتبه المؤرخ عبد الكريم غرايبة عن هذا الموضوع في كتابه؛ تاريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٢٤-١٢٥. وللمزيد من التحليلات انظر:- فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، موسكو، ١٩٧١، ص ٩٠. اما التفاصيل التاريخية فقد اوضحها د. عبد العزيز نوار،، داود باشا والي بغداد، القاهرة، ١٩٨٦. ايضاً: د. يوسف عز الدين، داود باشا ونهاية المماليك في العراق، ط٢، بغداد، ١٩٧٦.

ان ابرز مصدر تاريخي في اخبار داود باشا وعهده، هو الذي كتبه عثمان بن سند الوائلي البصري «مطالع السعود بطيب اخبار الوالي داود» الذي حققه مؤخراً د. عماد عبد السلام رؤوف، الموصل، ١٩٩١. وكان مختصره؛ «خمسة وخمسون عاماً من تاريخ العراق ١١٨٨هـ-١٢٤٢هـ قد اعده الشيخ امين بن حسن الحلواني، وحققه. محب الدين الخطيب، القاهرة ١٣٧١هـ.

اما اهم المصادر الأوروبية لعهد داود باشا، فهو الذي كتبه كلوديوس ريج.

C. Rich, Narrative of a Journey to the Site of Babylonia in 1811, London, 1839.

(يحتوي على معلومات واسعة)

وانظر ما كتبه كل من سليمان فائق (مرآة الزوراء)، والمحامي عباس العزاوي (تاريخ العراق بين احتلالين).

** انظر: ذنون يونس الطائي، الاتجاهات الاصلاحية في الموصل في اواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني، (رسالة ماجستير غير منشورة باشراف د. سيّار الجميل)، كلية الاداب. جامعة الموصل، ١٩٩٠، ص ٥٤-٥٦.

والصراع الاهلي بين الاسر الموصلية المتنفذة والطامعة في الحكم. كان آخر والٍ حكم الموصل هو محمد سعيد باشا آل ياسين المفتي الذي عزل سنة ١٨٣٥ حيث تبدأ صفحة جديدة من تاريخ الموصل العثمانية وقد عادت السيادة المركزية العثمانية الى حكم الولايات، وذلك قبل صدور «خطي شريف كولخانة» سنة ١٨٣٩م. وكان حكم الوالي محمد سعيد باشا آل ياسين ضعيفاً في السيطرة على الاوضاع الداخلية، كما وفشل في وضع حلول للتهديدات الخارجية.. مما جعل امر تنصيب محمد باشا اينجه البيرقدار والياً على الموصل امراً محتماً.

يعد البيرقدار من الولاة الاتراك الاقوياء الذين فرضوا مقدرتهم ادارياً طوال حكمه للموصل. وكان لوالي بغداد علي رضا باشا اللاز دور كبير في تعيين البيرقدار عام ١٨٣٣ فقدم البيرقدار على رأس قوة مؤلفة من ثلاث كتائب من الجند النظامية وقرابة ثلاثمائة من الخيالة، ودخل الموصل.. للعمل على استتباب الامن والسيطرة على الاوضاع الداخلية، ومعالجة المشكلات المحلية وتوطيد الحكم العثماني.. فضلاً عن بسط النفوذ العثماني على المناطق الشمالية للعراق، واخضاع الامارات الكردية في شمال العراق. كالبابانية في السليمانية (= شهرزور) والبهدينانية في العمادية وامارة محمد باشا (ميركور) في راوندوز.

يعد محمد باشا اينجة البيرقدار احد الزعماء العثمانيين الاقوياء خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر. وقد استمر حكمه للموصل على مدى سنوات طويلة استطاع ان يقدم خلالها المزيد من الانجازات الواضحة باتخاذه اجراءات اصلاحية. واتباعه ادارة شرسة تنفيذاً للسياسة المركزية التي كانت ترسخها اسطنبول، ولا سيما بعد صدور التنظيمات العثمانية التي حددتها جملة من القوانين والتعليمات.

اهتم البيرقدار بانشاء حكومة محلية قوية في الموصل استطاع الاعتماد عليها في تنفيذ اصلاحاته. وكان «الموظفون» الاكفاء قوام حكومته. اما بشأن مالية الحكومة، فقد اعتمد على الضرائب المفروضة التي تجمع بوساطة. المكوس والاعشار والمسقفات ومن تعداد الاغنام.. وعشر الحاصلات الزراعية. وكان البيرقدار يدفع رواتب الجند والموظفين وخطباء الجوامع من هذه الاموال.

وبغية القيام باعمال تجديد وبناء بنايات الحكومة، جمع البيرقدار، وجهاء المدينة والتجار والملاكين، وطلب منهم ان يساهموا بالمصاريف المطلوبة، فنجح في تعمير دور الحكومة التي كانت تسمى بـ «القشلات». وكان ان زار الموصل القائد الالماني الشهير (فون مولتكه) فطلب من البيرقدار ان يضع له مخططا لهذه المنشآت الحكومية، ففعل ذلك مولتكه فجازاه بأن قدم له البيرقدار ساعة ثمينة.

اهتم البيرقدار ايضاً بشؤون جيشه وتنظيم اموره الاقتصادية والصحية. فأسس عدة آفران خاصة، كما وأنشأ معملاً لصنع المدافع والقنابل والبارود اسماه بـ «الطوبخانة» مستخدما بعض الخبراء من راوندوز، فاكملوا صنع ثمانين مدفعا باشراف «الاسطة رجب» كما قام بتشييد مستشفى في الموصل، وفتح شوارع عدة فيها. فضلا عن تجديده بعض المساجد. واهتم ايضاً بالنواحي الاجتماعية اذ وضع العقوبات على من يتعاطى الخمر وارتكاب الرذائل والمحرمات.. كما نجح في تنظيم الامن بالغائه لبعض الاجهزة القمعية القديمة واستحدث جهاز الدرك والشرطة كقوات نظامية مخصصاً لهم كلفة خاصة بهم. وأنشأ الثكنات العسكرية الخاصة بالجيش كل حسب صنفه كالمشاة والخيالة والمدفعية. ناهيك عن فرضه «التجنيد الالزامي» فسبب بذلك اثارة الاهالي عليه، فقد عارضوا ذلك بشدة فهددهم ونفى بعض زعمائهم، فاذعن الاهلون لذلك القانون. ومن الجدير بالذكر ان الموصل دون بقية المدن والاقاليم العراقية قد انفردت بذلك، اي كانت السّباقة في تطبيق القانون الذي لم يطبق في بقية انحاء العراق حتى عام ١٨٧٠م*.

ولم تقتصر اعمال الشغب في ذلك على مدينة الموصل لوحدها، بل ثارت تلعفر وسنجار ومناطق اليزيدية، مما حمل البيرقدار ان يتعامل مع الانتفاضة بشدة حتى قمعها وبخاصة ضد اليزيدية وعشائر شمر العربية. وكان في اجراءاته قاسياً فظاً ضد الثوار، وله شراسته في الادارة السياسية وضد الفئات الاجتماعية ولا سيما اهالي مدينة الموصل الذين اعتادوا حكم اللامركزية العثمانية على مدى اكثر من قرن كامل. علماً بأن جميع اجراءات البيرقدار كانت مقتصرة على الجوانب العسكرية المقرونة بالشدة الادارية سواء في المدينة ام في اقاليمها وتوابعها اذا ما قورنت اعماله باعمال وانجازات ولاة اخرين اهتموا بالنواحي العلمية والاجتماعية

---

* التفاصيل التاريخية من القس سليمان صايغ، تاريخ الموصل، جـ١ القاهرة ١٩٢٧، ص ٢١٧

والاصلاحات المدنية. إذ لم يهتم البيرقدار بالمدارس ولم يقدم على انشاء دور للعلم بسبب النزعة العسكرية التي اتصف بها. خاصة وان شمال العراق كان يعّج بالمشكلات والصعوبات والاضطرابات.

و توفي البيرقدار سنة ١٨٤٣م بعد ان حكم الموصل قرابة عشر سنوات، كان لها اهميتها بالنسبة لتاريخ العراق الحديث. ثم تعاقب كثير من الولاة الاتراك على حكم الموصل لم يبرز منهم احد في الاصلاحات وكانت سنوات عهودهم قليلة، اذ تعاقب على حكمها حتى الاحتلال البريطاني لها قرابة تسعة وخمسين والياً، صادفت المدينة والولاية معاً ادارة سيئة واقتصاداً ضعيفاً ومجتمعاً مفككاً ومحروما من الامن والاستقرار والثقافة والاصلاحات الكبرى.

(٣) العراق في عهد الادارة المركزية ١٨٣١- ١٩١٧م

١- مرحلة التنظيمات ١٨٣١- ١٨٧١م

بعد القضاء على سلطة المماليك في العراق عام ١٨٣١م، اثر عزل داود باشا والي بغداد، والقضاء على الحكم المحلي- الجليلي في الموصل عام ١٨٣٤م، إثر عزل يحيى باشا الجليلي.. خضع العراق بولاياته الثلاث: الموصل وبغداد والبصرة الى السلطة المركزية- العثمانية. ولم يكن قد تأثر باصلاحات كل من محمد علي باشا في مصر، او السلطان سليم الثالث أو السلطان محمود الثاني في اسطنبول.. بل أصبح العراق منذ زمن طويل مجال نفوذ واسع النطاق لشركة الهند الشرقية *.

لقد كان كل شيء في العراق متدهوراً نتيجة ضعف الحكومات في القرن التاسع عشر، والمشكلات المتنوعة التي عاشها، وكانت قواه الانتاجية قد اصيبت بخسرية قاصمة نتيجة الاوبئة والكوارث التي اجتاحت مجتمعه على مدى زمني طويل، وغلبت فيه الصراعات القبلية والنزاعات المحلية، وكسدت التجارة كساداً خطيرا، وقد سادت الفوضى الاقطاعية، والاعراف العشائرية، ودمرت الزراعة، وقنوات الري، فتدهورت اقتصاديات العراق بشكل لم يسبق له مثيل من قبل في تاريخ العراق، بل وقد اندثرت مدن وقرى كثيرة.

---

* تفاصيل تاريخية في: د. عبد الوهاب القيسي. «حركة الاصلاح في العهد العثماني وتأثيرها في العراق ١٨٣٩ ١٨٧٧»، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، (العدد ٣)، كانون الثاني ١٩٦١.

ولما كان داود باشا يخطط لاستقلال العراق عن الدولة العثمانية، ولكن الولاة الذين تقلدوا حكم بغداد بعده اذعنوا لحكومة اسطنبول، وارتبطوا ارتباطا وثيقا بالمركزية العثمانية التي عادت من جديد، فلم تستطع القضاء على مقاومة العشائر العراقية التي بدأت تتمرّد على نحو متواصل ضد بغداد، بل واشتعلت بينها صراعات او تحالفات اقطاعية نتيجة لتضارب المصالح الزراعية والرعوية، ولا سيما قبائل المنتفك وشمّر واعنزة.. ناهيك عن العشائر الكردية في شمالي العراق التي تالب بعضها ضمن اطار من الامارات القبلية الاثنية- المحلية، والتي غدت معرضة للتنكيل من العثمانيين الذين كانوا في صراع تاريخي مع الايرانيين حول الحدود المشتركة.. وبقيت حالة الصراع تلك، حتى حسمت بمعاهدة ارضروم الثانية في ٣١ ايار/ مايس ١٨٤٧م بين الطرفين والتي تنازل العثمانيون فيها لايران عن المحمرة والساحل الشرقي من شط العرب لقاء مدينة السليمانية العراقية..

هكذا عاشت كردستان في حالة انتفاضة مستمرة كما عاش جنوب العراق. ولم تفلح الجهود العثمانية سواء من خلال ادارة بغداد ام ادارة الموصل ان تحسم المشكلات الداخلية التي أضرّت كثيراً بالمصالح المستقبلية للشعب العراقي الذي لم يعرف الاستقرار طوال التاريخ الحديث.

لقد أضرّت اعادة المركزية الادارية كثيراً بشؤون العراق الداخلية، إذ اعادت اليه مرة اخرى الولاة من الباشوات الاتراك الطغاة الذين كانوا بعيدين جداً عن روح العراق ومصالحه التاريخية، وهم الذين تمتّعوا بنفوذ عسكري وسلطات مطلقة، ولكن عندما اسّس الفيلق السادس للجيش العثماني، اتخذت بغداد مقرّاً قيادياً لها عام ١٨٤٨م، فصلت كل من السلطتين العسكرية عن المدنيّة لاول مرة. فغدا لكل من الوالي وقائد الجيش السادس كيان مستقل عن الآخر. وقد جرى تنظيم جهاز الادارة العراقية، فالغيت بعض الانظمة القديمة كالالتزامات.. وبدأ التخصص يسري مفعوله عند الموظفين في الشؤون المالية والوقفية والضرائبية والكتابية.. الخ اي بمعنى: ولادة بيروقراطية عراقية جديدة لم تكن تعرف في السابق. وقد تشكلت الآن على اسس اوربية حديثة. لكن؟

من الصعب جداً وصف تلك الاجراءات بالحداثة او التحديث، ذلك لأن الممارسات الادارية المدنية والعسكرية كانت مشبعة بروح التخلف والفساد

والاستبداد، إذ عانى العراقيون كثيراً من التعامل الفظ، والقسوة والاساءة من قبل الموظفين الاداريين او الضباط العسكريين الذين كانوا يفرضون الاتاوات والرشوة، ويبتزون كثراً، ويسيئون معاملة الاقليات الدينية، ولا فرق عندهم بين العالم والجاهل.

اما اقتصاديات العراق فقد تدهورت جداً الى الحد الذي لم يستطع السكان في المدينة او الريف من مجابهة المصاعب الطبيعية، وهكذا ، بقوا عرضة للكوارث والمجاعات الرهيبة حتى مطلع القرن العشرين. وقد انتعشت بعض المنتوجات الزراعية، مما زاد في تصديرها كالحبوب والتمور من اجل المقايضة بالبضائع الاجنبية التي اثارت تطلعات السكان الذين اقبلوا في الريف على توسيع المساحات المزروعة، في حين اقبل بعض المتنفذّين من تجار المدن للتعامل الدولي مع السوق العالمية، وخاصة مع ايران، وقد استفاد العراق من ترانسيت التجارة الخارجية لايران. كما واصيبت الكمارك والمكوس بتغيرات كبيرة اسهمت في انتعاش التجارة على نحو بالغ وقد ادّى ذلك كله الى زيادة حركة الاتصال بين الريف والمدينة من طرف، وبين العراق وجيرانه من طرف آخر، فتطورت طرق المواصلات فيه سواء كانت النهرية او البرية، إذ اسهم جسني Chesney على تنظيم الملاحة في نهر الفرات، ولكنه لم يكتب لمشروعه النجاح لاسباب شتّى.. كما وبدأت الحكومة التركية تسّير بواخر منتظمة من نهر دجلة بين بغداد والبصرة في عام ١٨٦٢م. وقد تأسست في العام نفسه شركة لنج البريطانية للملاحة في نهر دجلة.. وكانت الملاحة البحرية مزدهرة بين البصرة وموانئ الخليج العربي والمحيط الهندي.. كما واتّصلت بغداد لأول مرة مع اسطنبول بخط تلغراف، ثم اتصلت مع طهران والبصرة والهند والموصل في عام ١٨٦٤م، وشكل ذلك الحدث التاريخي اهمية بارزة في تاريخ العراق الحديث *.

مدحت باشا واصلاحاته في العراق ١٨٦٩- ١٨٧١م

اشتهر اسم مدحت باشا كثيراً في تاريخ تركيا الحديث ذلك انه كان بطلا للحركة الدستورية التي شهدتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر. وهو واضع قانوني لـ «الدستور العثماني» لعام ١٨٧٦م. وكانت له مكانته في الحياة

* من المفيد جداً قراءة ما كتبه د. زكي صالح. مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، القاهرة، ١٩٦٦.

الاصلاحية والتنظيمات الخيرية. وعاش للفترة ١٨٢٢- ١٨٨٣م وتثقّف بثقافة اوروبية. وكانت له قدراته الادارية في ادارته لعدّة اقاليم غير بغداد، منها الدانوب ودمشق.. قد نصب والياً في بغداد بعد ان منح صلاحيات استثنائية، فكان والياً وقائداً للفيلق السادس في الوقت ذاته، وامتلك السلطتين المدنية والعسكرية، لهذا اطلق عليه «والي العراق»، فضلاً عن تزويده بصلاحيات واسعة في كل من الولايتين: الموصل والبصرة. وقد جاء في فرمان تنصيبه بأنه الرجل المناسب لاجراء التقدم المنشود الذي يحقق اهداف السلطان في ولاية من اهم ولايات الامبراطورية، وان موقعها وتربتها يجعلانها تستحق كل انواع التقدم، وأن اعز رغبة للبلاط العثماني ان يرى ولاية بغداد تحظى بكل التطور والازدهار *.

وصل مدحت باشا بغداد في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٨٦٩م، ودام حكمه قرابة ثلاث سنوات، بذل خلالها جهوداً كبرى في تحديث العراق، واصلاح اوضاعه، كما عمل على تغيير حياته الاقتصادية والاجتماعية.. وقد دلّت اصلاحاته على انه كان قد تفّهم اوضاع العراق ودرسه عن كثب.

ويمكننا اجمال أبرز منجزاته في العراق، التي كانت ولم تزل الحجر الاساس الذي بنيت عليه منجزات انظمة وتغييرات اخرى:

١- اصدر نظام الطابو الذي (لم يزل حتى يومنا هذا) إذ يعد ذلك ابرز اعمال مدحت باشا الاقتصادية، وأراد من خلال تطبيقاته له: ايجاد حلول لمشكلة العشائر وتوطينها، واسكات انتفاضاتها المتواصلة، وتحويل ابناء العشائر الى مواطنين صالحين مستقرين، وذلك بتوزيع ملكيات الاراضي وتثبيتها، وتحسين سبل العيش، وتوفير المياه. وقد قصد مدحت باشا بذلك تحويل الولاء من العشيرة الى الارض. وعلى الرغم من اصالة هذا القانون واهميته فأنه ادّى الى تحويل شيوخ العشائر الى ملاكين كبار للاراضي الزراعية.. وعندما كان افراد العشيرة يتساوون داخل وحدتها الاجتماعية اصبحوا يتميزون بقدر ما يملكون بل وغدوا عمالا وعبيداً في ارضهم.. فنجحت الحكومة فعلاً في توطينهم، بل وفي فرض الضرائب، وفي فرض الخدمة العسكرية.

---

* انظر صديق الدملوجي، مدحت باشا، بغداد، ١٩٥٢/ ١٩٥٣.

٢- اصلاح النظام العسكري بتحسين التشكيلات العسكرية لسنة ١٨٤٨م، علما بأن بغداد كانت قد غدت مركزاً للجيش الهمايوني السادس. لقد استهدف مدحت باشا ادخال العراقيين بدلا من العناصر الاجنبية، لضمان ولاء السكان للجيش الذي ينتشر على اراضيهم، فضلاً عن تعويض اولئك الذين يتركون العراق نحو اوطانهم

وعلى هذا الاساس، فقط طبق مدحت باشا نظام التجنيد الاجباري الذي نجح به في بعض المدن، ولكنه فشل بتطبيقه في منطقة الفرات الاوسط، وذلك لرفض العشائر له، مما قاد الى اندلاع ثورة «الدغارة» التي استمرت قرابة شهرين معلنة عن رفضها لمشروع التجنيد الاجباري، ونظام الضرائب ونتيجة الصدامات الدموية، ذهب آلاف الضحايا من الطرفين، ولكنها انتهت بتفوق الجيش العثماني، واعدام بعض شيوخ العشائر، كما قام مدحت باشا بقهر التمرّد الذي قامت به عشيرة شمر الجربا المنتشرة في بوادي العراق وبلادالشام وقرب الموصل، والتي كانت تعيش على «الخوة» (الخوة: هي الضريبة التي يفرضها شيوخ العشيرة على القوافل). وقد انتهى التمرّد باعدام الشيخ عبد الكريم شيخ مشايخ شمر في الموصل. وجاء بعده اخوه الشيخ فرحان الذي تحالف مع الحكومة، وبدأ يتقاضى راتبا منها. اما عشيرة المنتفك فقد استطاع مدحت باشا ان يحلّ مشكلاتها دون عمليات حرب وضرب، اذ ارتبط شيوخها بالتزام ضرائب الميري، وكانوا من آل السعدون الذين غدوا أداة بيد الحكومة لتنفيذ سياستها في المنتفك.

وهكذا، فقد تضاعف عدد افراد الجيش، وصار يؤلف من (١٦) كتيبة مشاة وكتيبتين من الخيالة، وكتيبة من المدفعية. واسس مدحت باشا مدرستين عسكريتين في بغداد، لكي يجهز جيشه بالضباط العراقيين.. وكانت من ابرز المدارس والمعاهد العسكرية في المنطقة. ويعود الفضل في كلتيهما في تخريج العشرات من الضباط العراقيين الأكفاء الذين سيكون لهم شأنٌ تاريخي بارز وسمعة عسكرية لامعة ليس في تاريخ نهايات حياة الامبراطورية العثمانية فحسب، بل في مجريات الحياة السياسية العربية وتكوين العراق المعاصرفي مطلع القرن العشرين.

٣- ومن منجزات مدحت باشا ايضاً: تشكيله شركة الادارة العثمانية «النهرية»، وأصلح البواخر القديمة، واشترى بواخر جديدة وكبيرة. تمخر عباب البحار من البصرة نحو اسطنبول عبر قناة السويس التي كانت قد افتتحت سنة

١٨٦٩م، وبنى محطّات لتزويدها بالوقود. وكانت تلك «الادارة» تملك ثماني بواخر، اربع منها تبحر عبر البحار خارج العراق، والاربع الاخرى تستعمل عبر الانهار داخل العراق. ومن مشاريعه الاخرى في المواصلات: انشاء «ترومواي» بين بغداد و الكاظمية من خلال تاسيس شركة ثنائية اهلية وحكومية مساهمة وبنى المشروع على مدى سنة كاملة. ووصلت العربات من انكلترا، وافتتح المشروع عام ١٨٧١م، بكلفة (٢٤) الف ليرة تركية *.

٤. انشأ مدحت باشا ايضاً المدارس الحديثة، إذ ادخل التعليم الرسمي/ المدني الحديث للعراق، فأسس المدرسة الرشدية الملكية (المدنية)، تكون الدراسة فيها بعد المرحلة الابتدائية لمدة اربع سنوات، ثم انشأ مدرسة الصناعة بعد المرحلة الابتدائية والدراسة فيها اربع سنوات ايضا، وتخصصّاتها متنوعة: كالخياطة والتجارة و الحدادة و الطباعة..

وفي التعليم المدني الذي لم يعرفه العراق قبل ذلك التاريخ (ما عدا المدارس التي اسّستها الارساليات الدينية التبشيرية الأوروبية)، بدأ المدرسون يعلّمون اللغة التركية و اللغة الفرنسية والجغرافيا والتاريخ والجبر والفيزياء والدين والرسم... فازدادت نسبة المتعلمين قليلاً عما كانت عليه سابقاً.

اما في ميدان الطباعة والصحافة فقد أسس مدحت باشا مطبعة حكومية باسم «مطبعة الولاية» وأصدر جريدة رسمية تحت اسم «زوراء» في ١٥ حزيران/ يونيو ١٨٦٩م، وهي اول جريدة عراقية تبعتها في الصدور جرائد اخرى في كل من الموصل والبصرة، وكانت «زوراء» تصدر في الاسبوع مرتين بالعربية والتركية. واستمرت تصدر حتى احتلال الانكليز بغداد عام ١٩١٧م، وكانت تحتوي على الاخبار ونصوص القوانين والمقالات والرسائل.

٥. قام مدحت باشا ببناء مدينتي الناصرية والرمادي في العراق، وبنى المستشفيات والدور الجديدة للحكومة، ومزارع نموذجية. وبدأ بتنظيم الري، وسعى لتأسيس المحاكم المدنية والبلديات، وبدأ بحماية الامن الداخلي، وأهتم باصلاح الضرائب الزراعية. كما أسس بعض المصانع الزراعية ومصفاة للنفط في بعقوبة، ومعملاً لاصلاح السفن في البصرة. واقام متنزهاً عاماً في بغداد يرتاده

---

* انظر خلاصات ما كتبه: نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩- ١٩١٤، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة المستنصرية بغداد، ١٩٨٤.

الناس اوقات فراغهم.. وحاول حل المشكلات المستعصية بين العراق وايران على الحدود مستغلا زيارة الشاه ناصر الدين القاجاري لبغداد على مدى ثلاثة اشهر، الا انه لم يحصل على نتائج ايجابية.

و هناك اعمال اخرى كثيرة انجزت على يد مدحت باشا وخلال عهده القصير جدا. وهكذا، نرى ان الرجل قد بذل جهوداً كبيرة في عمليات تحديث العراق وفي ميادين عديدة، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والادارية والعسكرية والتثقيفية. ويعد مدحت باشا رائدا للاصلاحية العثمانية في العراق الحديث، ولكنه فشل في كثير من مشاريعه وذلك لعوامل عدة، منها مشاريع الري واصلاح الانهار، كما ويسجل عهده تفاقم عدد الملاكين الكبار واستحواذهم على مقاطعات زراعية كبرى، مستفيدين من تطبيقات قانون الاراضي وقانون الطابو العثمانيين.

وقد استقال مدحت باشا من منصبه إحتجاجاً على تصرفات بعض السياسيين، فقبلت استقالته، وانتهت ولايته الرصينة لبغداد بعد ان دامت حوالي ثلاث سنوات فقط! وقد توالى عدد من الولاة الاتراك على حكم ولاية بغداد التي سينتهي الحكم العثماني لها على يد الانكليز الذين سيحتلونها عام ١٩١٧م.. ويبدأ سجل تاريخ العراق المعاصر *.

(٢) الاصلاحات العثمانية في بلاد الشام : سوريا ولبنان

١- ولاة دمشق :

لقد وجدت بلاد الشام نفسها خلال عصر محمد علي باشا متألفة من اربع ولايات هي حلب ودمشق وطرابلس الشام وصيدا.. ولم تتغير الاوضاع في ولاية حلب كثيراً، اذ حكمها ستة عشر والياً خلال (٢٥) سنة، وكانوا لا يختلفون بعضهم عن بعض، اذ يرتبطون بالسلطان ويدينون له بالولاء، ولكنهم لا ينفذون فرامينه، بل يرسلون اليه ما يريد من ضرائب الميري. ولعلّ ابرز الولاة كان كل من جلال الدين بن جوبان ١٨١٣-١٨١٩م، وخورشيد باشا ١٨١٩-١٨٢١م، ومن ابرز منجزات ابن جوبان قضاؤه المبرم على الانكشارية الذين قتل على يديه ثمانية عشر زعيماً. اما خورشيد باشا، وكان والياً سابقاً لمصر، فقد واجه الفتنة الطائفية سنة ١٨١٢ ١٨١٨م، ثم الثورة الحلبية سنة ١٨١٩-١٨٢٠م.

---

* للتفاصيل، نراجع كتابات لونكريك وعباس العزاوي والبرتين جويدة ومحمد سلمان حسن وعبد العزيز نوار وعلي الوردي وغيرهم (اضافة الى جريدة الزوراء العراقية).